أولا: مفهوم المنهج المقارن:

المنهج المقارن هو منهج قديم ظهوره عرفه اليونان في العصور القديمة عندما قاموا بدراسة النظم السياسية المقارنة، فقد قام ارسطو في كتابه **" السياسة "** بالمقارنة بين القوانين التي تنظم اثينا والقوانين في الدول الأخرى.

1- مفهوم المنهج المقارن:

يعتبر **" دوركايم"** من أهم الفلاسفة الذين قاموا بتعريف المنهج المقارن، حيث عرفه على أنه نوع من التجريب غير المباشر. أما "جون ستوارت ميل" فقد عرفه على أنه هو دراسة ظواهر متشابهة ومتناظرة في مجتمعات مختلفة.

وتعرف المقارنة من جهة أخرى على انها تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر. والهدف من المقارنة هو معرفة مدى الاختلاف والتباين أو التشابه بين عناصر الظاهرة لتحديد أسس التباين وعوامل التباين.

يتم استخدام المنهج المقارن للمقارنة بين الأفكار أو الأنظمة أو الأحداث في بيئات مختلفة أو في فترات زمنية مختلفة، حيث يساعد هذا المنهج في الوصول إلى استنتاجات حول الأسباب والنتائج، وكذلك فهم السياقات التي يمكن أن تؤثر على الظواهر المدروسة.

2- شروط الاعتماد على المنهج المقارن:

الاعتماد على المنهج المقارن في دراسة ظاهرة معينة يتطلب عدة شروط لعل أهمها:

- يجب أن تكون الظاهرة المراد دراستها مرتبطة بمجوعة من المتغيرات والظروف المحيطة بها وليست ظاهرة مجردة. حيث تستند المقارنة الى دراسة أوجه التشابه والاختلاف حول الظاهرة.
- يجب توفر المعلومات الكافية وذلك من خلال قيام الباحث بجمع المعلومات الدقيقة والكافية حول جميع جوانب الظاهرة.
- يجب توفر شرط مهم وهو التجانس بين الظواهر المرد مقارنتها، اي ضرورة وجدود اوجه شبه وأوجه اختلاف بين الظواهر المراد مقارنتها حتى نتمكن من انجاز الدراسة، حيث لا يمكن مقارنة ظاهرتين مختلفتين، ولا يوجد بينهما وجه شبه واختلاف.
- يجب أن نتجنب المقارنة السطحية بل يجب ان تكون مقارنة دقيقة تمس جميع جوانب الظاهرة.
- ارتباط الظاهرة محل المقارنة بعوامل عديدة مثل عامل المكان والزمان، حتى نتمكن من مقارنة الظاهرة في السابق مع الوقت الراهن.

3- مراحل وخطوات المنهج المقارن:

كغيرها من الدراسات تمر الدراسات المقارنة بمجموعة من المراحل أهمها:

- تحديد الدراسة أو الظاهرة المراد دراستها ومقارنتها.
- جمع المعلومات الكافية والدقيقة لإجراء الدراسة المقارنة.
- اختيار عيينات المقارنة وأدوات البحث المناسبة لها.
- تحديد مستويات المقارنة المنهجية بدء بالمرحلة التحليلية للظواهر محل المقارنة باستخراج أوجه الشبه وأوجه الاختلاف.
- استخراج النتائج النهائية وتنظيمها وتركيبها.

4- صور المقارنة:

للمنهج المقارن عدة صور سنعرضها في ما يلي:

من حيث الأبعاد:

أ- المقارنة الزمنية (التاريخية):

حيث يعتمد في هذا النوع على العامل الزمني، أي دراسة نفس الظاهرة في زمنين مختلفين كأن ندرس الظاهرة في الماض والحاضر.

ب- المقارنة المكانية: حيث يتم مقارنة نفس الظاهرة في مكانين مختلفين على سبيل المثال المقارنة بين مواقع جغرافية مختلفة، مقارنة بين مناطق حضرية وريفية من خلال دراسة الفروق بين الحياة في المدن الكبرى مقارنة بالقرى أو المناطق الريفية، سواء في المجالات الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية.

ج- المقارنة الزمانية والمكانية: حيث يجمع هذا النوع بين الزمان والمكان اي نقوم بدراسة نفس الظاهرة في زمانين ومكانين مختلفين.

من حيث الأشكال:

أ- المقارنة الكيفية:

يعتمد الباحث في هذا النوع على دراسة وتحليل الظاهرة من أجل معرفة أسباب ودوافع حدوثها، وذلك من خلال جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الظاهرة، حتى يتمكن الباحث من استخراج أوجه الشبه وأوجه المقارنة، وعليه فالمقارنة الكيفية نطرح سؤال كيف حدثت؟ كيف تشكلت؟ كيف عالج؟...الخ.

ب- المقارنة الكمية:

تعتمد هذه المقارنة على ادخال الاعداد والاحصاء في الدراسة لأن الهدف منها هو معرف الكم، أي تحويل الظاهرة الى ارقام حسب وحدة قياس معينة أو اعداد معينة، على سبيل المثال احصاء نسبة الطلاق، نسبة الجرائم، دراسة الانتخابات التي تعتمد بشكل اساسي على الأرقام في معرفة النتائج أو نسبة المشاركة أو معرفة الفائز...الخ.

5- استعمال المنهج المقارن في العلوم الاجتماعية والقانونية:

تعتبر العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية من العلوم التي تستعمل المنهج المقارن، وذلك نظرا للمواضيع والدراسات التي يتناولها هذا المجال، حيث تظهر بشكل جلي على سبيل المثال في فأول ظهور للمنهج المقارن كان في العصور القديمة مع اليونان والذين استعملوه في مقارنة الأنظمة السياسية ولا يزال هذا المنهج مهم الى يومنا هذ ويستعمل في المجال الاداري والسياسي، بالإضافة الى مقارنة الأنظمة القانونية المختلفة من خلال معرفة اوجه الشبه واوجه الاختلاف بينها.

6- تقدير المنهج المقارن:

كغيره من المناهج ورغم المحاسن والايجابيات وما قدمه في مجال البحث العلمي الا ان هذا لا يعني أن المنهج المقارن منهج مثالي ومتكامل وسنحاول فيما يلي تناول جملة من المحاسن التي يتميز بها المنهج المقارن وجملة من الانتقادات التي تعرض لها هذا المنهج.

أ- مزايا المنهج المقارن:

- يساعد على فهم الظواهر من خلال المقارنة بين ظواهر أو نظم مختلفة، يستطيع الباحث أن يفهم كل ظاهرة في سياقها، ويحدد العوامل المؤثرة فيها بدقة.
- يساعد على الكشف عن أوجه الشبه والاختلاف يمكن من خلاله تحديد عناصر القوة والضعف، أو التباين والتشابه بين الدول أو الأنظمة، مما يساعد في تطوير السياسات والتشريعات والانظمة السياسية.
- يتيح تعميم النتائج عند تطبيق المنهج المقارن على أكثر من حالة، تصبح النتائج أكثر قابلية للتعميم.
- مهم في تحليل النظم السياسية والقانونية حيث يُستخدم على نطاق واسع في العلوم السياسية والقانونية لدراسة الاختلافات والتشابهات بين الدساتير، الأنظمة السياسية، القوانين، والتجارب الحكومية.

بـ عيوب المنهج المقارن:

رغم ما يتميز به المنهج المقارن من مزايا الا أنه لا يخلو من العيوب، وسنجيز في ما يلي أهمها:

- لا يمكن تطبيق علة الظاهرة الا اذا توفرت فيها شروط معينة مثل التجانس اي تحتوي على أوجه شبه وأوجه اختلاف.
- صعوبة توفر البيانات الدقيقة، في كثير من الأحيان، يصعب الحصول على بيانات موثوقة ومتكافئة على سبيل المثال عند دراسة ظاهرة الطلاق وأسبابه.